

د. محمد حسين

الوجيز

في نظرية القانون

«في القانون الوضعي الجزائري»



الفهرس التحليلي

الصفحة	
5	افتتاحية
7	مقدمة في التعريف بالقانون
7	تعريف القانون وصلته بالحق
8	تحليل القاعدة القانونية
11	القانون والحق
11	نطاق القانون وصلته بالأخلاق
12	النظرية الفردية
13	النظرية الاجتماعية أو الاشتراكية
14	الموازنة بينهما
14	صلة القانون بالأخلاق
15	تداخل الأخلاق والقانون
16	القانون والآداب العامة
16	القانون الطبيعي والعدالة

الفصل الأول

17	تقسيم القانون
17	المبحث الأول : من ناحية موضوع العلاقات التي ينظمها القانون العام والخاص
21	جدول بتقسيم القانون من حيث موضوعه
23	المطلب الأول : فروع القانون العام
23	أولا : القانون الدولي العام
24	ثانيا : القانون العام الداخلي

24	القانون الدستوري
25	أ) شكل الدولة
25	ب) توزيع السلطات
25	ج) الهيئات التي يباشر هذه السلطات
25	أنواع الدساتير من حيث طريقة وضعها وتعديلها
26	هل يعتبر القانون الدستوري قانونا بالمعنى الصحيح ؟
26	القانون الإداري
28	القانون المالي
28	قانون النظام القضائي
29	التنظيم القضائي في الجزائر
31	المطلب الثاني : فروع القانون الخاص
31	أولا : القانون المدني
32	ثانيا : القانون التجاري
33	ثالثا : قانون الإجراءات المدنية أو المرافعات المدنية والتجارية
34	رابعا : القانون الدولي الخاص
35	خامسا : القانون الجنائي
35	المبحث الثاني : تقسيم القواعد القانونية من ناحية قوتها
36	القواعد الآمرة والقواعد المقررة
37	صفة الإلزام في القواعد المقررة
37	كيفية التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المقررة
38	أولا : فكرة النظام العام
39	تطبيقات فكرة النظام العام
39	النظام العام والأحوال الشخصية
39	النظام العام والمعاملات
40	ثانيا : فكرة الآداب العامة

الفصل الثاني

43	مصادر القانون ومايعتبه
44	نشأة القانون وتمدد مصادره المنشئة
46	أقسام مصادر القانون في التشريعات الحديثة
46	1) المصادر التي يستمد منها القاضي القاعدة القانونية
46	المصادر الرسمية
46	المصادر التفسيرية
46	2) المصادر التي يستمد منها المشرع القاعدة القانونية
46	المصادر المادية أو الموضوعية
46	المصادر التاريخية
47	المبحث الأول : المصادر الرسمية
47	المطلب الأول :
47	المصادر الرسمية غير المسطورة
47	أولا : الصرف
48	أركان العرف
48	الركن المادي
48	الركن المعنوي
48	القوة الملزمة للعرف
49	المادة الاتفاقية
49	دور العرف مع التشريع في القانون الوضعي
49	العرف المكمل للتشريع
49	العرف المفسر للتشريع
50	العرف المخالف للتشريع
50	رقابة قضاء النقض فيما يتعلق بالعرف والمادة الاتفاقية
50	ثانيا : مبادئ الشريعة الإسلامية
52	ثالثا : مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة
53	المطلب الثاني : المصدر الرسمي المسطور أو المكتوب
53	التشريع

53	الفرع الأول : مقارنة بين التشريع والعرف
54	مزايا العرف وعيوبه
54	مزايا التشريع وعيوبه
55	الفرع الثاني : التقنين
55	التقنين في الشريعة الإسلامية
56	عدم التقنين في البلاد الانجلوسكسونية
57	حركة التقنين في فرنسا
58	حركة التقنين في مصر
59	حركة التقنين في الجزائر
60	مزايا التقنين
60	عيوب التقنين
61	معارضو حركة التقنين واستنادهم الى ماعية القانون أو المذهب التاريخي
61	مؤيدو التقنين واستنادهم الى مذاهب القانون الطبيعي والمنفعة وارادة الشرع
63	المبحث الثالث : سن التشريع ونفاذه
63	السلطة التي تملك سن التشريع ، انواع القواعد التشريعية ودرجتها
63	الفرع الأول : صور التشريع
63	أولا : التشريع الاساسي أو الدستور
64	ثانيا : التشريع العادي
64	المرحلة الاولى : اقتراح وسن التشريع
66	المرحلة الثانية : اصدار التشريع
66	المرحلة الثالثة : نشر التشريع
67	تفويض رئيس الدولة في التشريع
67	تشريع الضرورة
68	ثالثا : التشريع الفرعي
68	(1) اللوائح التنفيذية
69	(2) اللوائح التنظيمية
69	(3) لوائح الضبط أو الأمن

70	الفرع الثاني : الرقابة القضائية على صحة التشريعات
70	الرقابة على صحة التشريع من حيث شكله وموضوعه
70	أولا : شرعية اللوائح
70	ثانيا : دستورية القوانين
73	حل تلك المحاكم اختصاص الحكم بإلغاء القوانين لعدم دستوريتها
74	الفرع الثالث : عدم جواز الدفع بجهل القانون
74	نطاق تطبيق هذه القاعدة أو المبدأ
74	الجهل بالقانون في نطاق العقود أو الفلظ في القانون
75	الفرع الرابع : إلغاء التشريع أو نسخه
76	أولا : الإلغاء الصريح
77	ثانيا : الإلغاء الضمني
77	(1) الإلغاء الضمني بسبب التعارض بين أحكام التشريعين السابق واللاحق
79	(2) الإلغاء الضمني بسبب صدور تنظيم جديد لنفس الموضوع
79	العرف وعدم الاستعمال هل يلغيان التشريع

الفصل الثالث

81	تفسير التشريع وتطبيقه
82	المبحث الأول : التفسير التشريعي
83	المبحث الثاني : التفسير الفقهي والتفسير القضائي
83	المطلب الأول : المذاهب المختلفة في التفسير الفقهي والقضائي
86	المطلب الثاني : حالات التفسير القضائي والفقهي أو المصادر التفسيرية للقانون
86	الفرع الأول : حالة النص السليم
87	استخلاص المعنى المقصود بالنص عن طريق ميارته
87	استخلاص المعنى المقصود بالنص عن طريق الإشارة
87	استخلاص المعنى المقصود بالنص عن طريق دلالة
89	الفرع الثاني : حالة النص المعيب
90	1 - الخطأ

104 (أ) في المسائل المدنية
105 ب) في المسائل الجنائية
105 الاستثناءات القانونية التي ترد على قاعدة عدم رجعية القوانين في النظرية التقليدية
105 (أ) في القانون المدني
106 ب) في القانون الجنائي
108 المطلب الثاني : وقائع سابقة على القانون الجديد وأنتجت آثارها بعد نفاذه
109 الفروع الأول : الحلول التشريعية لبعض صور التنازع في القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية
110 أولا : تنازع القوانين في مسائل الأهلية
110 ثانيا : تنازع القوانين في مسائل التقادم
112 ثالثا : تنازع القوانين في مسائل الإثبات
112 رابعاً : التنازع الزمني في قوانين الإجراءات المدنية والاختصاص القضائي
112 الأثر الحال المباشر لقوانين الإجراءات المدنية
114 عدم رجعية قوانين الإجراءات المدنية
114 الفرع الثاني : الحلول القضائية والفقهية أو الوسيلة الفنية لتحديد رجعية القانون
114 معنى رجعية القانون
114 النظرية التقليدية
115 النظرية الحديثة
119 أولاً : الاستثناءات الفقهية في القوانين المدنية
119 المباشر للقانون الجديد
120 ثانياً : الاستثناءات التي ترد على قاعدة عدم رجعية القانون الجديد طبقاً للنظرية الحديثة
120 أ - في القوانين المدنية
121 ب - في القوانين الجنائية
123 ملحق بالمصطلحات القانونية بالبرية والفرنسية في القانون المدني

91 2 - الفوضى
91 3 - التقص
91 4 - التعارض
92 طرق تفسير النص المعيب
92 1 - تقريب النصوص بعضها من بعض
92 2 - النص الفرنسي
92 3 - الأعمال التحضيرية
93 4 - المصادر التاريخية
93 5 - حكمة التشريع
94 الفرع الثالث : حالة عدم النص
95 1 - القياس
96 2 - الاستمانة بالمصادر الأخرى غير التشريع
96 المحكمة العليا واختصاصها بالتفسير في القانون المصري

الفصل الرابع

99 نطاق سريان التشريع
99 المبحث الأول : نطاق تطبيق القانون من حيث المكان
 أو
99 سريان التشريع في المكان
99 مبدأ أفليمية القوانين
100 مبدأ شخصية القوانين
102 مبدأ التطبيق العيني لقانون العقوبات
102 المبحث الثاني : نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان
102 أو سريان التشريع في الزمان
102 المطلب الأول : الوقائع السابقة على نفاذ القانون الجديد والوقائع اللاحقة له
103 وقائع لاحقة لنفاذ القانون الجديد
103 وقائع سابقة على القانون الجديد وأنتجت آثارها قبل نفاذه
104 مبررات قاعدة عدم رجعية القوانين

189	قائمة المراجع باللغة العربية	101
190	قائمة المراجع باللغة الفرنسية	101
191	الفهرس التحليلي	101

« تم بحمد الله »

« وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الله لغفور رحيم » .

(الآية 18 من سورة النحل)

« صدق الله العظيم »